وظائف الكلام الجديد

إن الوظائف الرئيسية التي يمارسها علم الكلام تتمثل ـ وفق ملاحظات جملة من الباحثين[١] في أمور ثلاثة:

أ. محاولة شرح و تبيين المفاهيم الاعتقادية بالصورة المناسبة القادرة على احتواء و استيعاب المضمون إلى أبعد الحدود و نقله بأمانةٍ و دقّةٍ، و بالتالي تحجيم و تقليص الأخطاء و الاشتباهات التي يمكن أن يسببها سوء أو قصور الخطاب و العرض الكلامي، و يأتي هنا دور تحديد المصطلح السليم الذي يبعد عن حدوث التداخلات و الاختلاطات بحيث يعكس بوضوح ما يريد أن يحكي عنه بأقلّ قدر ممكن من الانفلاش و التضيّق.

ب. محاولة إثبات المفاهيم الاعتقادية و إقامة الأدلة و البراهين عليها من خلال توظيف مختلف أنواع الإثبات المنطقية و المعتبرة قياساً و استقراءاً و... على المستوى العقلي أو النصّي أو التاريخي أو التجربي أو...

ج. محاولة رد و دفع الاشكالات و الشبهات الموجّهة إلى المعتقدات الدينية و المذهبية.

يعتقد هؤلاء الباحثون أنّه لو قبلنا بعلم الكلام الجديد أو رفضناه فإن

---

١. أشار إليها الدكتور عبدالكريم سروش في قبض و بسط تؤريك شريعت: ٦٥ ـ ٦٦، و أيضاً الشيخ مجتبى المحمودي، مجلة الفكر الإسلامي العدد: ١٦ ـ ٢٠٨، و علي أوجبي في «كلام جديد در گذر انديشه‌ها): ص ٤٢ ـ ٤٣، و محمد مجتهد الشبستري في «مدخل إلى علم الكلام الجديد» كتاب قضايا إسلامية معاصرة: ٢٧ ـ ٣٠، ترجمة علاء زيد، و أبوالقاسم فنائي في كتاب «در آمدى بر فلسفه دين و كلام جديد»: ٩٧ ـ ٩٩، و غيرهم.

الوظائف المتوجّهة على علم الكلام اليوم هي نفسها الوظائف التقليدية الثلاث المتقدمة.

هذا التوصيف أو تلك التوصية كأنها تفترض مسبقاً انتهاء علم الكلام من البناء الاعتقادي و من ثم هو يقوم أو يجب أن يقوم بتبيينه أو إقامة الدليل عليه أو الدفاع عنه بردّ الانتقادات الموجّهة إليه، و هذا يستدعي أن يكون ثبوت المعتقد الديني أو المذهبي لدى العقل الكلامي أمراً مفروغاً عنه، و يُراد لعلم الكلام أن يعرضه أو يبرهن عليه للآخر، و هذا يتطلّب معرفياً أن نكون قد هيئنا ما يجهّز لعلم الكلام هذه المعتقدات ليقوم بدور خدمتها، لأن المتكلم إذا خرج بنتيجةٍ تعارض المعتقد المذهبي مثلاً فإنه سيخرج عن دائرة الكلام؛ أي عن دائرة الأنا إلى دائرة الآخر.

بالتالي سيتم اعتباره خارجاً عن حريم علم الكلام؛ لأن هذا العلم قد افترض فيه شيء من الالتزام و التعهّد، و هذا خللٌ منهجيٌ علمياً لأن أهمّ خصيصةٍ من خصائص العلمية اليوم هي خصيصة الموضوعية و إقصاء الاسقاطات الذاتية و الفئوية على الموضوع مادة البحث.

فما لم يكن هناك علمٌ سابقٌ على علم الكلام قادرٌ على تأمين المبادىء التصديقيّة له بما في ذلك المعتقد نفسه الذي يدافع عنه علم الكلام ـ و فرض علمٍ كهذا لايخلو من مشكلات ـ فإن الكلام سوف يفقد المصداقية المعرفية التي يراد له أن يتمتّع بها، لا بمعنى إقحام الدوافع الذاتية للباحث في حكمنا على بحثه بما لا نجد مبرراً صحيحاً له، بل بمعنى أنّ البنية الداخلية للعلم نفسه إذا أريد له أن يكون ديناميكياً تتطلّب عدم افتراض قبليات لم يجر تأمينها من قبل.

بالتالي فنحن بحاجةٍ إلى كلام ديني ليس غرضه ـ من ناحية علمية صرفة لا دينية ـ الدفاع عن الدين غرضه البحث حول الدين.

هذا التعديل في وظيفة علم الكلام يمكنه أن يؤمّن له:

أ. ديناميكيّة فعّالة ناتجة عن إفساح المجال للتعددية الفكرية في النطاق الكلامي، و بالتالي إفساح المجال لتقبّل أي تطوير جوهري، لأن تكثير الخطوط الحمراء من الناحية العلمية يضر بتقدّم العلم تقدماً ملحوظاً.

ب. توسيع نطاق الأنا العلمي الأمر الذي يفعّل من النقد الذاتي البنّاء لأن الباحث لم يعد بحاجة إلى تقمّص شخصيةٍ أخرى عندما يريد نقد الكلام الإسلامي أو اليهودي أو...، أمّا علم الكلام بشكله الحالي فإنه يضيّق من مساحة النقد الذاتي إذ يفترض أن قسماً كبيراً من عمليات النقد هي عمليات خارجية أي من الخارج لأنها تنقد الدين أو المذهب لا داخلية، و هذا قد يفقد علم الكلام في تركيبته الداخلية فرصاً للنقد الذاتي و التنقل بين الأفكار بحريةٍ أكبر نتيجةً لذلك، الأمر الذي صار ضرورةً لنموّ أيّ علمٍ.

المثال التقريبي الذي يمكن توضيحه هنا لتأكيد هذه الفكرة هو المسائل الجزئية الكلامية التي وقع اختلافٌ كبيرٌ بين المتكلّمين فيها؛ فمثلاً مسألة البدن الذي يرافق الإنسان في عالم البرزخ هل هو بدنٌ جسماني أو مثالي... في علم الكلام الشيعي لا يشعر المتكلّمون بأنّ الذي يرفض مقولتهم في هذه المسألة خارجٌ عن علم الكلام الشيعي بل يرونه متكلّماً شيعياً أي هو متخصّص في علم الكلام الشيعي.

أما إذا دخلت المسألة حيز المسائل الجوهريّة و الأساسيّة كمسألة

الإمامة بعد الرسول ﷺ فإن النتائج التي يخرج بها المتكلّم تجعله مصنّفاً على جهةٍ دون أخرى، و بالتالي فهو خارجٌ عن إطار الكلام الشيعي؛ لأن تشيع المتكلّم كأنّه جزءٌ دخيلٌ في قبوله كمتكلّم شيعي أي كأحد علماء علم الكلام الشيعي، أمّا في الطب فالقضية ليست كذلك؛ فإيمان الطبيب بأيّ فكرةٍ لا يصنّفه إلا في حدود كونه مؤمناً بهذا الاتجاه الفكري لا أكثر.

من هنا فإذا أريد لعلم الكلام الجديد أن يتجاوز عقبة الاسقاطات و التطويع التي ابتليت بها المذاهب و المدارس الكلامية عليه أن يجري تعديلاً أساسياً ـ فيما أظن ـ في التوظيفات التي يراد استخدام علم الكلام فيها عبر تحويله من علم ملتزم مدافع إلى علم باحث محقّق من دون أن يلزمنا ذلك رفع اليد عن دينٍ أو مذهبٍ ما، فالحديث هنا يدور حول نمو علمٍ لا خدمة دينٍ و ان كان نموّ هذا العلم على المدى البعيد يصبّ في خدمة الدين لا محالة.

إن الواقع التاريخي لعلم الكلام يدلّل بوضوح على أن هذا العلم قد اكتسب صبغةً ذرائعيّةً و اتخذ لنفسه موقعيّةً دفاعيّةً، و ليس معنى ذلك هو أنّ القضايا الكلامية هي بحدّ ذاتها قضايا ذرائعيّة غير قابلة للمحاكمة بمعزلٍ عن هذه الترعة و هذه الترعة و هذه الهادفية، فإنّ القضايا الكلامية هي كأي قضايا ذات طابع علمي، إنّما المسألة هي في المسير الذي اتخذه المتكلّمون عبر التاريخ و الذين لا يمكننا فصلهم تاريخياً عن القضايا و المعادلات الكلامية.

هذا يعني أنّ القول بأن علم الكلام لم يكن علماً دفاعيّاً ملتزماً هو قول يحاول في قراءةٍ تاريخيةٍ واحدةٍ أن يفصل بين القضايا المنتجة و بين وسائل

الإنتاج التي تتمثّل في المتكلّمين أنفسهم، إنّ هذا الفصل هو مفارقةٌ منهجيةٌ؛ فنحن نتكلّم عن الكلام كظاهرةٍ تاريخيةٍ و ليس عن القضايا الكلامية مجرّدةً عن أي ملابسات.

نعم يمكن تجريد هذه القضايا عن هذا الطابع و هذا يعني أنّ الدراسات الكلامية ليست لصيقةً بالمنهج الذرائعي الملتزم، و بالتالي فلا يعني الخروج من هذا الإطار الهادفي ـ الذي التصق تاريخياً لا واقعياً و علمياً بعلم الكلام و استبداله بإطارٍ آخر من دون أن يؤدّي ذلك إلى نوعٍ من إفراغ هذا العلم من محتواه أو إجراء تبديل جوهري فيه ـ تشويهاً لهذا العلم.

لقد كان يرجى بعد عملية فلسفة الكلام ـ أي جعله فلسفياً ـ و التي حصلت على يد نصير الدين الطوسي أن يحدث هذا الأمر، و لعل بعض آثار هذا الحدث قد تجلّت في علم الكلام و هو أمر يحتاج إلى دراسة؛ فهل كان هذا الاندماج لصالح الكلام و كيف؟

لكن من المؤكّد أن علم الكلام لم يستطع أن يتحلّى بالاستقلاليّة العلمية التامة بل كان ـ كعلم الفلسفة ـ يعيش قلق التوافق مع النص، و من هنا توجّه الدعوة إلى إنشاء الكلام الفلسفي[1] بغية تحقيق فرص نموٍّ أكبر لهذا

---

١. يراجع بصدد هذا المصطلح و تاريخه الغربي الدراسة التي قدمها الدكتور محمد لغنهاوزن الباحث الأميريكي الإسلامي، تحت عنوان "العلامة الطباطبائي و الكلام الفلسفي الغربي المعاصر" و هي دراسة ملحقة بكتاب رسالة التشيع في العالم المعاصر، مصدر سابق، و انظر بالخصوص ص ٥٠٩ ـ ٥١١، و انظر بصدد المصطلح نفسه مقدّمة المترجم لكتاب «كلام فلسفي» إبراهيم سلطاني و أحمد نراقي ص ٧.

العلم، و نقصد ب "الفلسفي" في هذه التسمية صيرورة المنهج الكلامي فلسفياً يستهدف الحقيقة دون أن يصادرها في إطارٍ أو غير بصورةٍ مسبقةٍ كما هو الحال في المنهج الكلامي المعروف تاريخياً و الذي يفترض الحقيقة في جانبٍ من الجوانب ثم يتحرّك على أساس الدفاع عنها.

إنّ فلسفة علم الكلام بهذا المعنى يمكنها أن تعطي هذا العلم الإمكانية الداخلية لعمليات إعادة النظر المتواصلة، و بالتالي الحدّ من التجمّد على أخطاء، لامجال لتجاوزها، كما توسّع من التنوّعات الفكرية و الثقافية داخل منظومة هذا العلم، ممّا يمنحه مزيداً من الحيوية و الإثمار.

الكلام الجديد بين الإثبات و النفي ـ إشكالية التسمية

الذي يبدو و كما صرّح به بعض الباحثين المتتبعين أن تمسية «علم الكلام الجديد» هي تسمية إسلامية و لم تعهدها الدراسات الكلامية الغربية لا اليهودية و لا المسيحية[١]، و قد جرى استخدام هذه التسمية للمرة الأولى من قبل الباحث الهندي شبلي النعماني (١٢٧٤ ـ ١٣٣٢ هـ ق) في كتابه «علم الكلام الجديد»[٢] و إن كان يبدو منه أن هذا الاستعمال كان موجوداً في تلك الفترة في بلاد مصر و الشام و غيرها أيضاً.

---

١. علي أوجي «كلام جديد در گذر انديشه‌ها» ص ٣٥ و محمد اسفنديارى «كتاب شناسى توضيحى كلام جديد» نقد و نظر العدد ٢: ٢١٤.

٢. مجلة التوحيد العدد ٩٦: ٣٣ «الاتجاهات الجديدة في علم الكلام مدخل تاريخى» عبد الجبار الرفاعي، و نقد مصدر سابق: ٢١٤ و غيرهم.